آلاف واربع مئة متر وهو مصنوع من الحرير المندي ومدهون بزيت بزر الكتان وصاحبهُ المسيو ادورد سبلتربني من المشهورين بركوب البالون وقد ركبهُ قبل الآن ثلثمئة مرة كما اخبرنا ولم يحدث له مكروه الّا ما لا بدَّ منهُ احيانًا وهو وقوعهُ في مكان غير مأهول

السنة المالية العثمانية

مقتطفة من كتاب اصلاح التقويم لحضرة صاحب الدولة الغازي مختار باشا

سألنا بعض المشتركين عن اصل السنة الماليّة العثمانيّة فاجبنا بعض السؤال واخّرنا البعض الآخر الى ان يصدر اصلاح التقويم الذي الّفهُ حضرة صاحب الدولة الغازي مختار باشا اما الآن وقد صدر هذا الكتاب النفيس فاقتطفنا منهُ ما يأتي : قال المؤلف ما خلاصتهُ تبتدئ السنة الماليّة العثمانيّة بابتداء شهر مارث (اذار) وتتركّب من اثني عشر شهرًا اصطلاحيًّا شمسيًّا منها ثلاثة بقيت على اسمائها الرومانيّة وهي مارث للشهر الاول ومايس للثالث واوغسطس للسادس والتسعة الباقية سميت بالاسماء السريانيّة الّتي كانت مستعملةً قديمًا في التاريخ السلوقي في بلاد الشام وهي نيسان وحزيران وتموز وايلول وتشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول وكانون الثاني وشباط . واعداد ايام هذه الشهور مثل اعدادها في الحساب الميلادي وقاعدة كبسها مثل قاعدة الكبس القديمة اي بحسب شهر شباط ٢٩ يومًا كل سنة رابعة وعدد سنيها مثل عدد السنة الهجرية الّتي يدخل اول مارث فيها فاذا دخل اول مارث في السنة ١٢٥٠ القمرية فتكون السنة المالية ١٢٥٠ ايضًا وحيث ان مدة السنة القمرية اقل من مدة السنة الشمسيّة بنحو احد عشر يومًا وكسر من اليوم ففي كل ثلاث وثلاثين سنة توجد سنة خالية من اول مارث فيجب حذفها من عداد السنين الماليّة . ثم قال نقلاً عمّا كتب بهِ اليهِ المؤرخ الشهير حضرة صاحب الدولة جودت باشا ناظر العدليّة انهُ في سنة ٢٦٣ للهجرة في عهد الطائع لله احد الخلفاء العباسيين ظهر لزوم وضع التاريخ المالي الشمسي طلبًا للموازنة بين واردات الدولة ومصروفاتها فجعلوا كل ثلاث وثلاثين سنة قمرية مساوية لاثنتين وثلاثين سنة شمسيّة على وجه التقريب

وفي اوائل الدولة العليّة كانت مخصصات المأمورين والضباط والوزراء الّذين في الولايات تنفق من واردات تلك الولايات خارجة عن ميزانيّة الماليّة . والواردات الّتي تؤتى منها مرتبات الدوائر في الاستانة العليّة تستوفى على حساب الشهور القمرية فلم يكن

داع لاتخاذ سنة مالية حينئذٍ ولكن بعض المناطقات كانت تُلتزم على حساب السنة الشمسية ومن ثمَّ اعتُبرت السنة الشمسية في الدولة العلية

ونقل ابو الضيا توفيق بك في تقويم الادوار الذي طبعهُ مالية مستندًا الى فرمان صادر من الغازي السلطان محمد خان الرابع ان شهر مارث من الشهور الرومية تبتدئ بهِ السنة المسمَّاة بالسنة الشمسية وهي سنة مستقرَّة لا تقبل التغيير والسنة القمرية دوَّارة متداخلة ففي سنة ١٠٨٦ ابتدأت السنة الشمسية التي اولها اول مارث في اليوم الخامس والعشرين من شهر ذي الحجة فلما تمت السنة الشمسية ودخلت السنة التالية كانت سنة ١٠٨٧ قد خلت ودخلت سنة ١٠٨٨ ثم تبين ان الخدمات الميرية التي جرت احالتها وتعهدها قد حُسبت على سنة ١٠٨٧ وقيدت في دفاتر الخزينة كذلك فوقع الاختلاف والاضطراب وعُرض الامر على الحضرة السلطانية تصحيح السندات التي حُرِّرت لشهر مارث سنة ٨٧ فصدر الفرمان العالي وقيِّد في ٢٩ مارث سنة ١٠٨٨ اي الغيت سنة ١٠٨٧ ثم انتُبه الى خسائر الخزينة بسبب تراكم الكسور التي تحدث من الفرق بين الشهور القمرية والشمسية فابدلت الشهور القمرية بالشهور الشمسية في استحقاق سهام الكمرك سنة ١٢٠٥ ثم صارت الخزينة تحصل الايرادات العشورية وغيرها مباشرة وتصرف المعاشات والمرتبات على حسب الشهور الشمسية وهذه هي كيفية وضع السنة المالية العثمانية التي نحن بصددها وكانت تصحح كل ثلاث وثلاثين سنة اي يُحذف منها سنة لتلحق السنين الهجرية القمرية

ولما طبعت سندات الكسليد في مدة المرحوم فؤاد باشا لم يُنتبه الى حذف سنة ١٢٨٨ فعُرض الامر على الباب العالي تصحيح هذا الخطإ فصدر الامر بتشكيل لجنة تحت رئاسة جودت باشا فاجتمعت وبعد مداولات كثيرة رفعت قرارها الى الصدارة العظمى وقد اثرنا عن هذا القرار الامور الآتية وهي

ان نفقات الدولة في مدة الخلفاء العباسيين كانت مرتبة على حساب الشهور القمرية. وايراداتها الارضية مثل العشر والخراج كانت مرتبة على فصول السنة الاربعة التابعة لحركة الشمس فبمرور الايام والشهور ظهر انهُ يلحق بالخزينة ضرر كبير بسبب ذلك فاقروا على حذف سنة في كل ثلاث وثلاثين سنة لحصول الموازنة بين الدخل والخرج

وفي عهد جلال الدين ملك شاه وُضع تاريخ جديد سنوهُ شمسية واول سنتهِ انتقال الشمس الى برج الحمل وهو التاريخ الجلالي

وبعد ان أُوضح السبب الذي لاجلهِ تنقص السنون الهجرية عن السنين الشمسية

سنة كل نحو ٣٢ سنة قبل وعلى الحالة الجارية الآن في الخزينة يلزم ان تعتبر شهور السنة الشمسية في سنة ثمان وثمانين الحالية منقودة وان يقال لمارث الذي يدخل في ثالث تحرم سنة تسع وثمانين الآتية انه مارث سنة تسع وثمانين . ولم يخطر بالبال حين ترتيب الكنسليد ان سنة ١٢٨٨ مفقودة فوقت الكنسليد لسنة ٨٧ و٨٨ و ٨٩ الى نيف وثلثمئة وعشر سنين ووضع التاريخ الميلادي ايضاً بازاء تلك التواريخ . فعلى هذا اذا اقتضت الحال تبديل سندات الكنسليد بانقضاء المدة يلزم ان تطبع باعتبار التاريخ الميلادي ويصرف النظر عن الشهور الرومية التابعة للسنين القمرية . واما التجار واصحاب الدفاتر السائرة الذين يضبطون حساباتهم على الشهر الرومي اذا تخطوا من شباط سنة ٨٧ الى مارث سنة ٨٩ يتوهمون انه ضاع منهم دفاتر سنة كاملة وسنداتها فلاجل التخلص من هذا الاشكال يكون الاولى وضع سنة شمسية يُعتبر مبدأها من الهجرة ففي اي وقت طرحت ٦٢١ سنة من التاريخ الميلادي تجد السنة الهجرية الشمسية . وبما ان النسبة بين السنة الشمسية والسنة القمرية معروفة بالضبط فيمكن معرفة الواحدة من الاخرى دائماً بدون خطإ . وكيفية استعمال هذا التاريخ عبارة عن وضع تاريخ بجانب التاريخ القمري بدل التاريخ الشمسي وهذان التاريخان يبيّنان احدهما باعتبار دور القمر والآخر باعتبار دور الشمس عن الزمن الماضي من الهجرة النبوية . وفي ما بعد تستعمل هذه السنة الهجرية الشمسية وحدها

ثم ارتأت اللجنة ان يكون اول فصل الخريف او اول فصل الربيع مبدأً لهذه السنة الهجرية الشمسية وفضّلت الثاني لانه اتخذ مبدأً للتاريخ الجلالي ولان شهر مارث مبدأ السنة في حساب الخزينة وقد تودّ الناس عليه . اما صاحب الدولة الغازي مختار باشا فنفضّل ان يكون اول فصل الخريف مبدأً للسنة الهجرية الشمسية اي اليوم العشرون من شهر سبتمبر سنة ٦٢٢ للميلاد لانه يوم مقدّس عند الامة الاسلامية وهو احدى النقط الاصلية في السماء . ووضع في كتابه جدولاً للسنين المالية ومداخلها في السنين القمرية والميلادية ويظهر منه ان السنين المالية التي حذفت هي ١٠٨٧ و ١١٢١ و ١١٥٤ و ١١٨٨ و ١٢٢١ و ١٢٥٥ ومن ثم لم يعد يحذف شيء فبقيت السنون المالية والقمرية متقابلة الى سنة ١٢٨٧ ثم اختلفت فمرّت سنة ١٢٨٨ القمرية ولم تمرّ امامها سنة مالية فدخلت سنة ١٢٨٩ الهجرية امام سنة ١٢٨٨ المالية وبقي الفرق سنة الى يومنا هذا وسيزيد سنة ثانية بعد سنة ١٢٢٠ المالية فتصير سنة ١٢٢١ المالية مقابلة لسنة ١٢٢٢ القمرية ان لم يعدل عن السنة المالية الى السنة الهجرية الشمسية .